أضحت محط أنظار العالم في دورها المحوري وسعيها الدؤوب في نزع فتيل الأزمات

الكويت تحتفل اليوم بالذكرى الـ 58 للاستقلال

عبدالله السالم يوقع على وثيقة استقلال الكويت في 19 يونيو 1961

.. ويلقي خطاب الاستقلال

يتجدد احتفال دولة الكويت عاما بعد عام بذكرى استقلالها وبصادف اليوم الذكرى الـ58 وقد أضحت محط أنظار العالم في دورها المحوري وسعيها الدؤوب في نزع فتيل الأزمات وحل القضايا العالقة إقليميا ودوليا عدا عن تقلها الكبير في عمليات الإغاثة الإنسانية.

ولم يكن 19 يونيو 1961 يوما عاديا في حياة اهل الكويت عندما تم توقيع وثيقة استقلال البلاد وإلغاء اتفاقية الحماية مع حكومة بريطانيا إذ مثل هذا اليوم انطلاقة خلاقة في عمر الدولة وتحولت إلى «درة الخليج» بفضل جهود حكامها وتلاحم شعبها حول قيادتهم.

وبعد مرور 58 عاما لا يخفى دور الكويت الكبير في تحقيق المصالحات بين الأشقاء وتقديم الدعم والإغاثة للمحتاجين حول العالم ما دعا منظمة الأمم المتحدة الى تسميتها «مركزا للعمل الإنساني» ومنح سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لقب «قائد للعمل الإنساني».

ونجحت الكويت ومن خلال عضويتها الحالية غير الدائمة في مجلس الأمن في إصدار عدة قرارات تحمل طابعا إنسانيا بامتياز تدعو إلى تخفيف معاناة المنكوبين واللاجئين وإغاثة المحتاجين وخصوصا الأشقاء السوريين واليمنيين وآخرها القرار الأممي حول المققودين في النزاعات المسلحة والذي تقدمت به الكويت متفردة وأقره مجلس الأمن بالاجماع.

وكان الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمه الله أدرك أن اتفاقية 23 يناير 1899 التي وقعها الشيخ مبارك الصباح مع بريطانيا في ذلك الوقت لحماية الكويت من الاطماع الخارجية لم تعد صالحة.

وفي 19 يونيو 1961 اعلن الشيخ عبدالله السالم انتهاء معاهدة الحماية البريطانية من خلال توقيع وثيقة استقلال البلاد مع المندوب السامي البريطاني في الخليج العربي السير جورج ميدلتن نيابة عن الحكومة البريطانية.

وعقب التوقيع وجه الشيخ عبدالله السالم كلمة للشعب الكويتي قال فيها «شعبي العزيز.. إخواني وأولادي.. في هذا اليوم الأغر من أيام وطننا المحبوب.. في هذا اليوم الذي ننتقل فيه من مرحلة إلى مرحلة أخرى.. ونطوي مع انبلاج صبحه صفحة من الماضي بكل ما تحمله وما انطوت عليه لنفتح صفحة جديدة تتمثل في هذه الاتفاقية التي نالت بموجبها الكويت استقلالها التام وسيادتها الكاملة».

وفي عام 1963 صدر مرسوم بدمج العيد الوطني بعيد الجلوس وهو ذكرى تسلم الشيخ عبدالله السالم مقاليد الحكم في البلاد والتي تصادف في 25 فبراير من كل عام.

وسبق التوقيع على وثيقة الاستقلال خطوات مدروسة من قبل الشيخ عبدالله السالم منذ توليه مقاليد الحكم عام 1950 إذ عمل على تحقيق الاستقلال وإعلان الدستور خصوصا أن البلاد كانت في تلك الفترة مهيأة للتطور والنهضة في مختلف المجالات.

وشهد عام الاستقلال صدور مرسوم اميري بشأن العلم الكويتي وهو أول علم يرفع بعد الاستقلال وتم تحديد شكله وألوانه وجاءت الخطوة التالية عقب الاستقلال بتقديم الكويت طلبا للانضمام لجامعة الدول العربية وتم قبول عضويتها في 16 يوليو 1961.

وفي 26 اغسطس 1961 صدر مرسوم اميري في شأن إجراء انتخابات للمجلس التأسيسي تحقيقا لرغبة الشيخ عبدالله السالم بإقامة نظام حكم قائم على أسس واضحة ومتينة وإصدار دستور يستند إلى المبادئ الديمقراطية حيث انجز المجلس المنتخب مشروع الدستور الذي يتكون من 183 مادة خلال تسعة أشهر.

واتسم دستور الكويت بروح التطور التي تعطي للشعب الكويتي الحلول الديمقراطية للانطلاق في درب النهضة والتقدم والازدهار والذي مكن البلاد من انتهاج حياة ديمقراطية سليمة مستمدة من دستورها المتكامل الذي اقر من قبل مجلس تاسيسي منتخب من الشعب.

وكان عهد الشيخ عبدالله السالم الذي امتد 15 عاما من السنوات البارزة في تاريخ الكويت واطلق عليه لقب «أبو الاستقلال» و«أبو الدستور» نظرا إلى جهوده المضنية وتضحياته وحكمته لنيل هذا الاستقلال.

وبدأت الكويت في تلك الحقبة بوضع القوانين والأنظمة مثل قانون الجنسية وقانون النقد الكويتي وقانون الجوازات وتنظيم الدوائر الحكومية وكلها خطوات على طريق الإستقلال التام وتم إنجاز نحو 43 قانونا وتشريعا مدنيا وجنائيا.

كما صدر مرسوم اميري بتنظيم القضاء وجعله شاملا لجميع الإختصاصات القضائية في النزاعات التي تقع في البلاد بعد أن كانت بعض القضايا تنظر امام هيئات غير كويتية.

ونالت الكويت عضوية العديد من المؤسسات الدولية منها المنظمة الاستشارية البحرية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وبعد ذلك نالت عضوية الاتحاد البريدي العالمي ومنظمتي الصحة العالمية والأغذية والزراعة «فاو».

وانضمت الكويت أيضا إلى منظمتي الأمم المتحدة للتعليم والبحث العلمي والثقافة «يونسكو» والدول المصدرة للبترول «أوبك» ولم تكن الكويت في ذلك الوقت بعيدة عن التفاعل والمشاركة في العديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية العربية.

وكانت البلاد زاخرة بالعديد من الإدارات المنظمة جيدا والمهيأة على مستوى البنية الهيكلية لمزيد من التوسع والتطوير كإدارات الأشغال العامة والصحة العامة والمطبوعات والنشر وأملاك الدولة المالية اضافة إلى المعارف والبلدية والبريد والبرق والهاتف والكهرباء والماء والغاز والشؤون الاجتماعية والأوقاف العامة والإذاعة والتلفزيون.

وشهدت السنوات التي أعقبت الاستقلال العديد من الإنجازات فعلى الصعيد الدبلوماسي جاءت الخطوة الأولى بإنشاء وزارة الخارجية إذ صدر مرسوم اميري في 19 اغسطس 1961 يقضي بإنشاء دائرة للخارجية تختص دون غيرها بالقيام بالشؤون الخارجية للدولة.

ونص المرسوم في مادته الثانية على دمج سكرتارية حكومة الكويت بدائرة الخارجية التي تحولت في أول تشكيل وزاري إلى وزارة الخارجية وبعد صدور مرسوم إنشاء الدائرة صدر مرسوم اميري بتعيين أول رئيس للخارجية عقب الاستقلال وهو الشيخ صباح السالم وذلك في عام 1961.

وفي عام 1962 عين الشيخ صباح السالم وزيرا للخارجية في أول تشكيل وزاري وأعقبه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في التشكيل الوزاري الثاني عام 1963.

وعلى المستوى الدولي بدأ مجلس الأمن الدولي النظر في طلب الكويت الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة بعد استقلالها إلى أن نالت الكويت عضويتها في 14 مايو 1963.

وسارت الكويت بخطى ثابتة تجاه النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية برفض العدوان وحماية حقوق الإنسان والمحافظة على خصوصية الدول وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى كما آمنت بدور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

واستضافت الكويت عددا من المؤتمرات الدولية لدعم اللاجئين والمنكوبين كما شارك سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في مؤتمرات عدة لدعم القضية الفلسطينية ونزع فتيل الأزمات في المنطقة ما يشكل دليلا واضحا على استمرار النهج القديم الذي اسست عليه الدولة.

ومنذ فجر الاستقلال وعلى مدى 58 عاما أنجزت الكويت الكثير على طريق النهضة الشاملة بتعاون أبنائها والتفافهم حول القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسط جهود كبيرة نحو تحقيق غد مشرق لأبنائها.

تتمات

الأمير في زيارة

دبلوماسية بأنها «تاريخية»، يبحث خلالها سموه العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وأبرز القضايا والمستجدات على الساحة الإقليمية.

وتعد الزيارة التي يقوم بها سمو أمير البلاد إلى العاصمة العراقية، هي الثانية لسموه خلال توليه مقاليد الحكم، إذ قام سموه في 29 مارس 2012 برئوس وفد الكويت إلى اجتماع القمة العربية التي عقدت في بغداد آنذاك.

وتأتي هذه الزيارة لصاحب السمو، في ظل التوترات والتطورات المتسارعة غير المسبوقة التي تشهدها المنطقة، ولاسيما الإعمال التي استهدفت سلامة الإمدادات النفطية، عبر تخريب وضرب السفن النفطية والتجارية المدنية في المياه الإقليمية للامارات وبحر عمان.

ودشن سمو أمير البلاد عهدا جديدا اساسه طي الملفات العالقة بين البلدين، وترجمة التطمينات إلى أفعال، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق لولا وجود قيادة سياسية تتمتع بالحنكة البالغة والحكمة السديدة.

وعلى الرغم من سنوات القطيعة التي سببها نظام صدام حسين بغزوه الكويت فجر الثاني من أغسطس 1990، وما ترتب عليه من آثار وتبعات، فإن مياه العلاقات الكويتية العراقية عادت إلى مجاريها بقوة دفع متزايدة في الآونة الأخيرة.

ففي 12 يونيو 2013 قام سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، بزيارة رسمية إلى بغداد، تم خلالها التوقيع على ست مذكرات تفاهم تخص عمل المعهدين الدبلوماسيين في البلدين، وبرنامجا تنفيذيا في الشأن الاقتصادي والثقافي والبيئة والتعليم والنقل البحري.

وزار وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الكويت في 28 مايو 2013 حيث وقع مذكرتي تفاهم مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد، تتعلق الأولى بترتيبات عملية صيانة التعيين المادي للحدود والثانية بتمويل مشروع إنشاء مجمع سكني في أم قصر.

وفي 4 يوليو 2013 صادق البرلمان العراقي على اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين حكومتي البلدين، لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون الثنائي ورغبة من الجانبين في حل القضايا العالقة بينهما، التزاما بالمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة، بغية الوصول لتسوية شاملة لكل المتعلقات بينهما بما يساعد على نشوء أرضية صلبة للعلاقات الأخوية.

وشهدت العلاقات الدبلوماسية تطورات مهمة خلال السنوات الأخيرة، تمثلت في الزيارات المتبادلة لكبار مسؤولي البلدين الشقيقين والانعقاد الدوري للجنة الوزارية العليا المشتركة الكويتية – العراقية.

وفي 21 ديسمبر 2014 زار رئيس وزراء جمهورية العراق السابق الدكتور حيدر العبادي الكويت، بدعوة من سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، بحث خلالها آفاق التعاون الثنائي وتكثيف الجهود لتطويق الإرهاب ومكافحته.

وفي 11 نوفمبر 2018 قام رئيس جمهورية العراق الدكتور برهم أحمد صالح بزيارة رسمية للبلاد، في أولى زياراته الخارجية عقب تسلمه منصبه، أجرى خلالها مباحثات رسمية مع سمو أمير البلاد تناولت العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

وكان لزيارتي سمو رئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ ناصر المحمد، في 22 سبتمبر 2010 وفي 12 يناير 2011، إلى بغداد اثر إيجابي في إنهاء مرحلة التوتر وفتح صفحة جديدة للعلاقات، لاسيما أن الزيارة التي تمت في 2010 تعد الأولى لمسؤول كويتي رفيع المستوى يزور العراق، منذ الغزو العراقي عام 1990.

وأدت الكويت دورا كبيرا في التعجيل باتخاذ مجلس الأمن الدولي القرار الخاص بخروج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي وفر للعراق مكاسب كبيرة منها استعادة سيادته الكاملة غير المنقوصة، واستعادة قوته الاقتصادية في المنطقة، وحقق له انتصارا على مستوى السياسة الخارجية ما وطد أيضا العلاقة الأخوية بين البلدين.

وعلى الصعيد الاقتصادي لم تتوقف الزيارات بين البلدين لتوطيد العلاقات اقتصاديا فكان لرئيس الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق الدكتور سامي الأعرجي زيارة لغرفة تجارة وصناعة الكويت في عام 2012، استعرض خلالها القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتاحة في العراق.

وأكد له المسؤولون في غرفة تجارة وصناعة الكويت آنذاك، أن رجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين سيكونون أول المبادرين للاستثمار في العراق، حينما تسمح الظروف بذلك.

وإعلاميا كانت هناك زيارات متبادلة تمثلت في وفود إعلامية من الجانبين بدأت في 2008، واستمرت طوال السنوات التالية واستهدفت تعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال.

وعلى صعيد النقل الجوي كان لصدور المرسوم الأميري في 2012 بإنهاء الدعاوى الخاصة على الخطوط الجوية العراقية أثر كبير، لأنه فتح الباب أمام استئناف الرحلات الجوية العراقية إلى مختلف دول العالم.

وكانت الخطوة الرائدة في 27 فبراير 2013، عندما هبطت في مطار الكويت على مدرج المطار الأميري طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية، استقبلت باحتفال رمزي بكل حفاوة وترحيب، ما اعتبر مؤشرا على عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين في هذا المجال.

كما كان للكويت دورها الإنساني في تقديم الدعم للشعب العراقي إذ قدمت في مؤتمر إعمار العراق الذي عقد في مدريد عام 2003 مساعدات بقيمة 1,5 مليار دولار، فضلا على حملات تبرع بالدم للشعب العراقي، كما عالجت في مستشفياتها العديد من العراقيين الذين تعرضوا لإصابات من جراء أعمال العنف التي طالت بلدهم.

وفي عام 2014 رحب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، بمساهمة سخية من دولة الكويت بمبلغ 9,5 مليون دولار لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة للاستجابة للأزمة الإنسانية المتدهورة في العراق.

وفي عام 2015 أعلنت دولة الكويت تبرعها بمبلغ 200 مليون دولار لإغاثة النازحين في العراق، كما شهد العام ذاته توزيع نحو 40 ألف سلة غذائية، من قبل جمعية الهلال الأحمر الكويتي على العائلات النازحة في إقليم كردستان.

كما تعهدت الكويت خلال مشاركتها في مؤتمر المانحين لدعم العراق، الذي عقد في واشنطن يوليو 2016 بتقديم مساعدات إنسانية بقيمة 176 مليون دولار.

وعقب إعلان الحكومة العراقية تحرير مدينة الموصل مما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في يوليو 2017، استضافت الكويت في فبراير 2018 مؤتمرا دوليا لإعادة إعمار المناطق المحررة في العراق، تماشيا مع مبادئها في دعم الأشقاء وترجمة حقيقية لتسميتها من قبل منظمة الأمم المتحدة «مركزا للعمل الإنساني».

واستطاع المؤتمر أن يحصل على تعهدات من الدول والجهات المشاركة بإجمالي إسهامات قدرها 30 مليار دولار، كانت مساهمة الكويت ملياري دولار على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية وتبرعات، وذلك لمساعدة الشعب العراقي في تجاوز محنته.

«الأعلى للتخطيط»

في بيان صحفي، أن الاجتماع صادق على محضر الاجتماع الثامن، وناقش تقارير اللجان الدائمة المنبثقة عنه ومن بينها تقرير لجنة التنمية الاقتصادية بشأن مشروع التخصيص العام والخطة التنفيذية له، وهيكلة المالية العامة للدولة، مشيرة إلى أن هذا البرنامج يندرج ضمن إطار رؤية الكويت 2035.

أضافت أن التقرير تناول أهداف التخصيص، المتمثلة في تنويع مصادر الدخل ورفع مستوى الخدمات، وتوفير فرص استثمارية جذابة للمواطنين وغيرها من الأهداف، لافتة إلى أن التقرير اقترح تخصيص بعض المؤسسات والأنشطة المرشحة للتخصيص، إضافة إلى المقترحات الضرورية في تنشيط قطاع التعليم العالي في الكويت.

وأشار البيان إلى أن المجلس ناقش كذلك الوقف التنفيذي لعدد من المواضيع المطروحة على جدول أعمال اللجان الدائمة، كاستراتيجية الصحة والتعليم وإصلاح وتطوير الإدارة الحكومية.

جلسة خاصة

وقال المطير عبر حسابه الشخصي على تويتر: لقد حصلنا على التوقيعات الكافية لعقد جلسة خاصة لمناقشة سياسة التوظيف، والظلم الذي وقع على المتقدمين للحصول على وظيفة محام في الفتوى والتشريع.. وتم تقديم الطلب اليوم «أمس الثلاثاء».

ونشر المطير الوثيقة التي وقع عليها 11 نائباً وهم: محمد المطير، وشعيب المويزري، وعادل الدمخي، ورياض العدساني، ومحمد هايف، وناصر القفيري، وعبدالوهاب البابطين، وأسامة الشاهين، وعبدالكريم الكندري، وعبدالله الكندري، وعبدالله فهاد.

الجبري: تجربة

عبر الأجهزة التي تعمل على الانترنت والتي اضافت سرعة وجودة لنقل الصوت والصورة.

وأكد أن التشغيل التجريبي يأتي استرشادا بتوجيهات سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، ودعوة سموه الجهات الحكومية إلى الاستفادة من شبكة الجيل الخامس، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة.

وكانت وزارة الإعلام قد أطلقت المرحلة التجريبية لتقنية الجيل الخامس «5G»، بالتعاون مع شركة الاتصالات الكويتية «فيفا»، لتكون أول جهة حكومية في الكويت تستفيد من هذه التقنية.

طهبوب: سلمنا

وأوضح طهبوب ان شكارنة التقى خلال زيارته عددا من ابناء الجالية الفلسطينية، واطلعهم على قضايا تسوية الاراضي في الضفة الغربية، التي تقوم بها سلطة الاراضي من اجل تحويل سندات تسجيلها الى سندات ملكية «طابو».

المطيري: اقتراح

ونص القانون المقترح في مادته الثالثة، على أن «تستحق ربة البيت الكويتية المتزوجة البالغة من العمر ثمانية عشر عاما ميلاديا فما فوق، المساعدة المقررة بموجب هذا القانون ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص بها، وذلك وفقا للآتي: صرف مساعدة شهرية تقدر بمبلغ 500 دينار على أن تكون حاصلة على مؤهل متوسط فاقل، و 550 دينارا للحاصلة على مؤهل ثانوي، و600 دينار للحاصلة على مؤهل دبلوم خريجات المعهد التطبيقي، و 650 دينارا للحاصلة على مؤهل جامعي، و700 دينار للحاصلة على مؤهل ماجستير فأعلى.

كما نصت المادة الرابعة على أنه «يشترط لاستحقاق ربة البيت المساعدة المقررة بموجب هذا القانون، ألا تكون مسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية – عدم وجود مصدر دخل خاص بها – استمرار قيام رابطة الزوجية –مع مراعاة احكام المادة السابقة»، فيما نصت المادة الخامسة على أن «لربة البيت المخصص لها مكافأة شهرية بموجب هذا القانون، وحال حصولها على مؤهل تعليمي أعلى مما كانت عليه، يصرف لها مبلغ المكافأة وفقا للمؤهل الجديد وذلك ابتداء من الشهر التالي لحصولها على المؤهل الأعلى».

«الأشغال»: لا تهاون

وكيل الوزارة أمس، مع المدير العام للهيئة العامة للطرق والنقل البري بالإنابة المهندسة سهى الشكناتي، بحضور الوكيلين المساعدين المهندس خالد الخزي والمهندس عبدالعزيز الصباح، وممثلي مصانع إنتاج الإسفلت بالكويت، للتباحث ومتابعة خطة معالجة الطرق المتضررة.

وأوضح أحمد أن الغرض من هذا الاجتماع هو التعرف على مشاكل المصانع وتذليل صعوباتها – إن وجدت –.

وشدد على ضرورة الالتزام بمواصفات تلك الخلطات، وأن الوزارة لن تسمح بتجاوز هذه المواصفات، ولن تتهاون مع أي طرف مقصر تحقيقا للمصلحة العامة، مبينا أن الوزارة حريصة جدا، على أن تكون الكويت رائدة إقليميا وعالميا في مجال شبكات الطرق.

مصر: دفن

قضية التخابر مع حركة حماس.

وكان التلفزيون الرسمي المصري قد أعلن وفاة مرسي، 68 عاما، إثر إصابته بنوبة قلبية عقب إلقائه كلمة أثناء جلسة محاكمته.

وقد نقل جثمان مرسي إلى مستشفى السجن، بعدما حاول طبيب إسعافه في قاعة المحاكمة، لكن دون جدوى.

وكان محامي العائلة عبد المنعم عبد المقصود قد صرح لـ «بي بي سي» بأن أسرة مرسي وافقت على دفنه في القاهرة بالرغم من وصية تركها طلب فيها بأن يدفن في مقابر أسرته بقرية العدوة بالشرقية.

وأعلنت وزارة الداخلية المصرية حالة الاستنفار الأمني القصوى، بعد إعلان خبر وفاة مرسي.

كما أعلنت الداخلية عن تشر قواتها لحماية المنشآت الحيوية، والكنائس، والفنادق، وغيرها من المؤسسات المهمة في البلاد.

وقد أصدر النائب العام المصري بيانا حول الوفاة جاء فيه أنه خلال المحاكمة، طلب مرسي الحديث، وسمحت له المحكمة بذلك، وبعد أن تحدث لمدة خمس دقائق، رفعت الجلسة للمداولة.

أضاف البيان: «وأثناء وجود المتهم محمد مرسي العياط وباقي المتهمين داخل القفص، سقط أرضا مغشيا عليه، حيث تم نقله فورا للمستشفى، وتبين وفاته».

وأمرت النيابة العامة بالتحفظ على كاميرات المراقبة الموجودة بقاعة المحكمة، ومناظرة جثمان المتوفى، وسماع أقوال المتهمين الموجودين معه في قفص الاتهام.

وطالما أعرب نشطاء وأسرة مرسي عن شكواهم من ظروف سجنه، بسبب مخاوف من عدم حصوله على الأدوية الخاصة بارتفاع ضغط الدم والسكري، ومن أنه قد يكون محتجزا في السجن الانفرادي بصورة دائمة.

وطالبت جماعة الإخوان المسلمين، التي تصنفها السلطات المصرية تنظيما إرهابيا، بتقرير طبي تعده هيئة دولية وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق وكشف أسباب الوفاة.

في سياق متصل دعا مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أمس إلى إجراء تحقيق مستقل في وفاة الرئيس المصري السابق محمد مرسي، مضيفا أن التحقيق يجب أن يتناول كل جوانب علاجه خلال احتجازه على مدى ما يقرب من ست سنوات.

وقال روبرت كولفل المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «لقد أثيرت مخاوف بشأن ظروف احتجاز السيد مرسي، بما في ذلك إمكانية وصوله إلى الرعاية الطبية الكافية، ووصوله الكافي إلى محاميه وعائلته، خلال فترة احتجازه مدة ست سنوات، ويبدو أنه احتجز في الحبس الانفرادي لفترات طويلة».

أضاف: «يجب أن تجري التحقيق سلطة قضائية أو سلطة مختصة أخرى مستقلة عن السلطة التي احتجزته، على أن تفوض بإجراء تحقيقات فورية ونزيهة وفعالة في ظروف وفاته».

وكان مرسي أحد أبرز القادة السياسيين داخل حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، قبل أن يترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

وفاز مرسي في الانتخابات الرئاسية 2012، بفارق بسيط على منافسه الفريق أحمد شفيق.

وبعدها، أصبح مرسي أول رئيس مدني منتخب بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، والرئيس الخامس الذي يتولى سدة الحكم في مصر.

ولم يستمر مرسي في الحكم إلا لعام واحد، إذ أعلن عبد الفتاح السيسي، الذي كان وزيرا للدفاع آنذاك، عزل مرسي من منصبه في الثالث من يوليو عام 2013، في أعقاب احتجاجات الثلاثين من يونيو.

ولم يظهر مرسي بعد ذلك إلا بعد أشهر قليلة من عزله، إذ ظهر على شاشات التلفاز وهو خلف القضبان بعد توجيه عدة اتهامات له، منها الهروب من السجن، والتخابر مع جهات أجنبية من بينها حركة حماس.

أمريكا تنشر

وتصاعدت المخاوف من مواجهة بين إيران والولايات المتحدة، منذ الهجوم على ناقلتي نفط قرب مضيق هرمز الاستراتيجي يوم الخميس، والذي ألقت واشنطن باللوم فيه على إيران.

ونفت إيران أي دور لها في الهجوم، وقالت يوم الاثنين إنها ستتجاوز قريبا الحد الأقصى لكمية اليورانيوم المخصب المتاح لها تخزينها، بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015، والذي يهدف إلى تقليص قدراتها النووية.

ومن شأن تجاوز حد تخزين اليورانيوم المخصب، الذي يعد جوهر الاتفاق النووي، أن يثير أزمة دبلوماسية تجبر الموقعين الآخرين على الاتفاق، ومنهم الصين وروسيا وقوى أوروبية على مواجهة طهران.

وأثار الخلاف دعوة من الصين لتوخي الحذر. وحذر كبير الدبلوماسيين الصينيين العالم من «فتح أبواب الجحيم» في منطقة الشرق الأوسط، وندد بالضغوط الأمريكية على إيران داعيا إياها لعدم الانسحاب من الاتفاق النووي.

ودعت روسيا جميع الأطراف لممارسة ضبط النفس. وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني في كلمة نقلها التلفزيون الرسمي على الهواء مباشرة يوم الثلاثاء، إن الجهود الأمريكية لعزل إيران لم تنجح، وأشار إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب غير متمرسة في الشؤون الدولية.

لكنه أشار إلى أن إيران لا تسعى وراء الصراع.